الفصل الثاني
هيكل الاقتصاد السعودي

- يعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً ذا أهمية قصوى في تحديد هيكل وقياس أداء الاقتصاد وفهماً لهيكل الاقتصاد المحلي
- ويمكن القول إن أداء الاقتصاد السعودي تأثر بعاملين مهمين :
- 1 – مستوى ونمو العوائد النفطية
- 2 – سياسات الانفاق الحكومي
- فإذا ما ارتفعت أسعار النفط فإن هناك إيرادات نفطية كبيرة ، وإنفاقاً حكومياً مرتفعاً ، وإنفاقاً على البنية التحتية ، وارتفاع نصيب الفرد من الدخل ، ونمواً اقتصادياً كبيراً والعكس صحيح .

أولاً : الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات التنظيمية :

جرت العادة أن يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي كما يمكن حسابه على أساس فصلي .

ويكشف معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي عن كيفية تسارع او تباطؤ الاقتصاد للدولة .

- ويمكن قياس الناتج بثلاث طرق رئيسية هي :

1 – طريقة الانتاج .

2 – طريقة الدخل .

3 – طريقة الإنفاق .

وتعطي الطرق الثلاث نفس النتيجة النهائية للناتج .

- ويوضح الجدول رقم (3) أن الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية يقسم إلى قطاعين هما القطاع النفطي والقطاع غير النفطي ويمثل القطاع النفطي جميع المنشئات الاقتصادية العامة والخاصة والتي يكون نشاطها الرئيس التنقيب أو الاستخراج أو التكرير في مجالي النفط والغاز .
- أما القطاع غير النفطي فيشمل المنشآت الاقتصادية العامة والخاصة والتي لا يكون نشاطها الرئيس في مجال النفط والغاز .

جدول رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات التاريخية للاقتصاد السعودي حسب القطاعات التنظيمية (متوسط سنوي)

الأسعار الثابتة (2010=100) (ملايين الريالات)

القطاعات	مرحلة التخطيط التنموي (1970-2014)م			سنة الأساس 2015م	مرحلة الرؤية
	المرحلة الأولى (1970-1981) الازدهار	المرحلة الثانية (1982-2002) الركود	المرحلة الثالثة (2003-2014) الانتعاش		المرحلة الأولى* (2016-2020) وضع الأساس
القطاع النفطي	756,404	693,375	963,478	1,098,712	1,126,371
القطاع غير النفطي:	241,692	465,827	985,016	1,425,400	1,451,235
القطاع الخاص	145,912	277,809	668,850	999,488	1,016,691
القطاع الحكومي	95,780	188,018	316,166	425,912	434,544
رسوم الاستيراد	5,402	9,906	14,149	21,125	18,200
الناتج المحلي الإجمالي	1,003,498	1,169,108	1,962,643	2,545,236	2,595,806

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء وحسابات المؤلف.

*تغطي السنوات الثلاث الأولى من المرحلة (2016-2018) وفقاً لتوفر البيانات.

- استمر متوسط الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في التقدم منذ مرحلة التخطيط التنموي في حين اتصف متوسط الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بالتقلب نتيجة للتقلبات في الطلب العالمي على النفط وأسعاره .
- تزايدت نسبة مساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 14% في مرحلة الازدهار لتصل إلى 39% في مرحلة وضع الأساس للرؤية وتستهدف الرؤية بنهاية عام 2030 م أن تصل هذه النسبة إلى 65% .

شكل بياني رقم (8): هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات التاريخية للاقتصاد السعودي

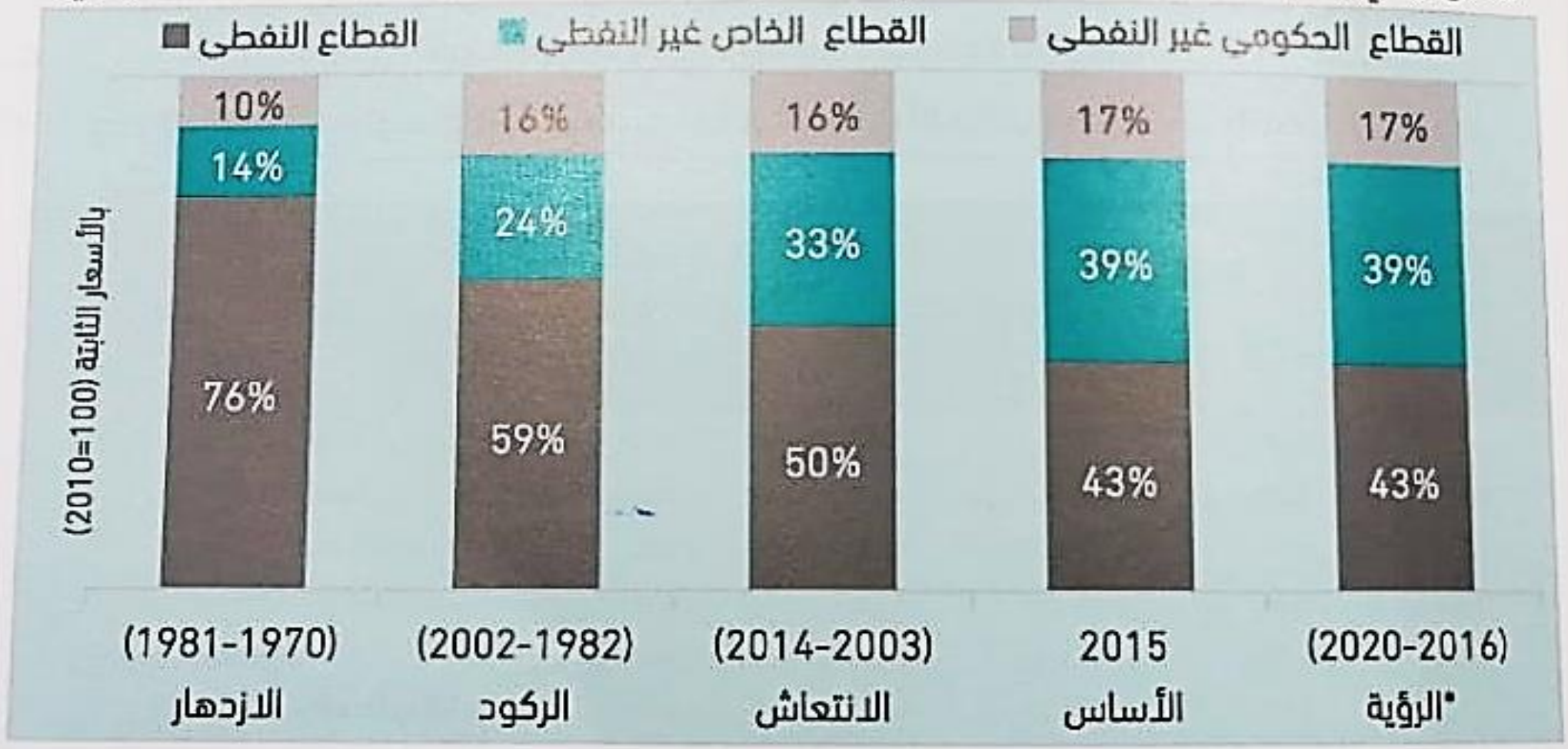

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء وحسابات المؤلف.

سنة الأساس للرؤية 2030 م

1 – نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد السعودي في عام 2015 م يعود بشكل أساسي إلى الزيادة في معدل نمو الناتج المحلي للقطاع النفطي .

2 – ترجع الزيادة الملحوظة في معدل نمو القطاع النفطي إلى المستويات المرتفعة لإنتاج النفط خلال عام 2015 م .

3 – اتجاه النمو للناتج المحلي الإجمالي يتبع مسار النمو في القطاع النفطي .

4 – نسبة مساهمة القطاع الخاص والقطاع النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي تختلف باختلاف المراحل الاقتصادية ، وباختلاف ظروف إنتاج النفط .

جدول رقم (5): متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات التنظيمية

الأسعار الثابتة (2010=100)

القطاعات	مرحلة التخطيط التنموي (1970-2014)م			سنة الأساس 2015م	مرحلة الرؤية
	المرحلة الأولى (1970-1981) الازدهار	المرحلة الثانية (1982-2002) الركود	المرحلة الثالثة (2003-2014) الانتعاش		المرحلة الأولى* (2016-2020) وضع الأساس
القطاع النفطي	10.64	0.23	2.98	5.27	1.21
القطاع غير النفطي:	12.33	2.17	7.16	3.20	1.23
القطاع الخاص	14.92	1.89	8.41	3.41	1.16
القطاع الحكومي	9.04	2.71	4.85	2.72	1.39
رسوم الاستيراد	2.23	6.09	7.68	5.79	-10.42
الناتج المحلي الإجمالي	10.75	0.47	5.03	4.11	1.12

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وحسابات المؤلف.

*تغطي السنوات الثلاث الأولى من المرحلة (2016-2018) وفقاً لتوفر البيانات.

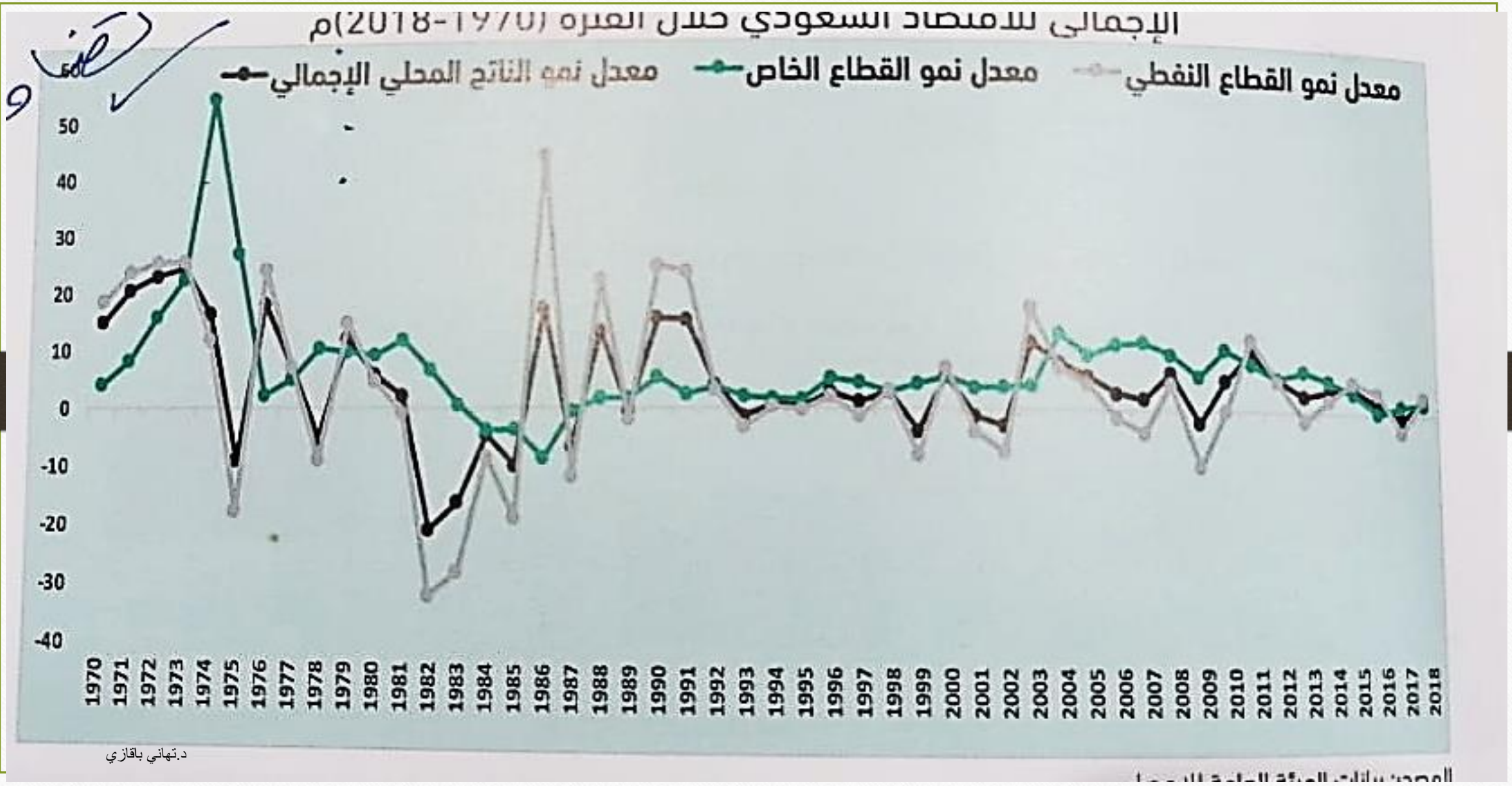
الإجمالي للاقتصاد السعودي خلال الفترة (1970-2018)م
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
معدل نمو القطاع الخاص
معدل نمو القطاع النفطي
50
40
30
20
10
0
-10
-20
-30
-40
1970 1971 1972 1973 1974 1975 1976 1977 1978 1979 1980 1981 1982 1983 1984 1985 1986 1987 1988 1989 1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018

ثانياً : معدلات نمو أنشطة الاقتصاد السعودي :

الأنشطة الاقتصادية تشمل :

1 – الزراعة والغابات والأسماك .
2 – التعدين والتحجير .
3 – الصناعات التحويلية .
4 – الكهرباء والغاز والماء .
5 – التشييد والبناء
6 – تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق .
7 – النقل والتخزين والاتصالات
8 – خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال .
9 – خدمات جماعية واجتماعية وشخصية
10 – الخدمات المصرفية المحتسبة .
11 – منتجو الخدمات الحكومية .

جدول رقم

الأسعار الثابتة (2010=100)

النشاط الاقتصادي	مرحلة التخطيط التنموي (1970-2014)م			سنة الأساس 2015م	مرحلة الرؤية
	المرحلة الأولى (1970-1981) الازدهار	المرحلة الثانية (1982-2002) الركود	المرحلة الثالثة (2003-2014) الانتعاش		المرحلة الأولى* (2016-2020) وضع الأساس
	معدل النمو%				
1- الزراعة والغابات والاسماك	6.87	6.10	2.81	0.61	0.48
2- التعدين والتحجير:	10.84	0.32	3.02	4.70	0.97
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	10.84	0.32	3.0	4.71	0.97
ب) نشاطات تعدينية وتحجرية اخرى	12.24	2.62	9.79	4.13	1.64
3- الصناعات التحويلية:	7.87	4.67	7.21	6.59	2.20
أ) تكرير الزيت	5.36	3.41	2.9	12.64	4.35
ب) صناعات أخرى	15.42	6.25	9.72	4.41	1.43
4- الكهرباء والغاز والماء	12.50	9.29	6.69	5.26	1.84
5- التشييد والبناء	19.00	-1.40	7.2	4.14	-3.31
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	19.08	2.33	11.08	2.81	-0.02
7- النقل والتخزين والاتصالات	10.63	2.33	13.86	5.80	2.35
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:	16.04	0.13	6.7	2.32	3.74
أ) ملكية المساكن	16.29	-0.51	5.70	3.44	3.77
ب) أخرى	16.09	1.38	8.23	1.06	3.72
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	12.41	2.57	5.1	1.89	2.74
10- الخدمات المصرفية المحتسبة	23.88	3.39	1.71	0.91	1.13
المجمـــوع الفرعـــي	11.13	0.23	5.22	4.40	1.22
11- ملتجو الخدمات الحكومية	8.55	3.05	4.0	2.27	1.15
الناتج المحلي الإجمالي عدا رسوم الإستيراد	10.81	0.46	5.0	4.09	1.21
رسوم الاستيراد	2.23	6.09	7.68	5.79	-10.42
الناتج المحلي الإجمالي	10.75	0.47	5.03	4.11	1.12

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وحسابات المؤلف

جدول رقم (8): متوسط المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

الأسعار الثابتة (2010=100)

النشاط الاقتصادي	مرحلة التخطيط التنموي (1970-2014)م			سنة الأساس 2015م	مرحلة الرؤية
	المرحلة الأولى (1970-1981) البترول	المرحلة الثانية (1982-2002) الركود	المرحلة الثالثة (2003-2014) الانتعاش		المرحلة الأولى* (2016-2020) وضع الأساس
	المساهمة النسبية%				
1- الزراعة والغابات والاسماك	0.98	2.78	2.56	2.35	2.33
2- التعدين والتحجير:	73.08	54.27	46.58	40.02	39.86
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	72.94	54.00	46.3	39.63	39.48
ب) نشاطات تعدينة وتحجيرية أخرى	0.14	0.20	0.33	0.38	0.38
3- الصناعات التحويلية	3.53	7.45	10.20	11.73	12.05
أ) تكرير النفط	2.51	4.11	3.4	3.28	3.67
ب) صناعات أخرى	1.02	3.34	6.83	8.44	8.38
4- الكهرباء والغاز والماء	0.13	0.60	1.17	1.29	1.32
5- التشييد والبناء	3.94	4.18	4.3	4.92	4.52
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	1.65	4.20	7.27	9.11	8.85
7- النقل والتخزين والاتصالات	1.25	2.20	4.04	5.68	5.85
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:	5.70	7.92	8.5	9.07	9.56
أ) ملكية المساكن	4.12	5.03	4.38	4.85	5.13
ب) أخرى	1.58	2.88	4.12	4.22	4.43
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	1.06	1.76	1.8	1.92	1.96
10- الخدمات المصرفية المحتسبة	0.35	1.05	0.99	0.81	0.81
المجمـــوع الفرعـــي	90.97	84.31	85.42	85.26	85.48
11- منتجو الخدمات الحكومية	8.45	14.85	13.9	13.91	13.82
الناتج المحلي الإجمالي عدا رسوم الإستيراد	99.42	99.16	99.3	99.17	99.30
رسوم الاستيراد	0.58	0.84	0.71	0.83	0.70
الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	100	100

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وحسابات المؤلف.

ثالثاً : النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970-2018)م .

بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الثماني والأربعين سنة الماضية نحو 4% بالأسعار الثابتة ، و 13% بالأسعار الجارية .

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وحسابات المؤلف.

متوسط النمو السنوي (%) للناتج المحلي الإجمالي لنشاط الصناعة التحويلية
7.9
4.7
7.2
6.6
2.2
(1981-1970) الازدهار
(2002-1982) الركود
(2014-2003) الانتعاش
2015 الأساس
(2018-2016) الرؤية
متوسط النمو السنوي (%) للناتج المحلي الإجمالي
لنشاط النقل والتخزين والاتصالات
10.6
2.3
13.9
5.8
2.3
(1981-1970) الازدهار
(2002-1982) الركود
(2014-2003) الانتعاش
2015 الأساس
(2018-2016) الرؤية

رابعاً : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي :

يمثل نصيب الفرد من الناتج حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان . وقد سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة تزايداً ملحوظاً خلال المراحل التاريخية الممتدة للاقتصاد السعودي .

شكل بياني رقم (15): متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات التاريخية للاقتصاد السعودي (1970-2018)م

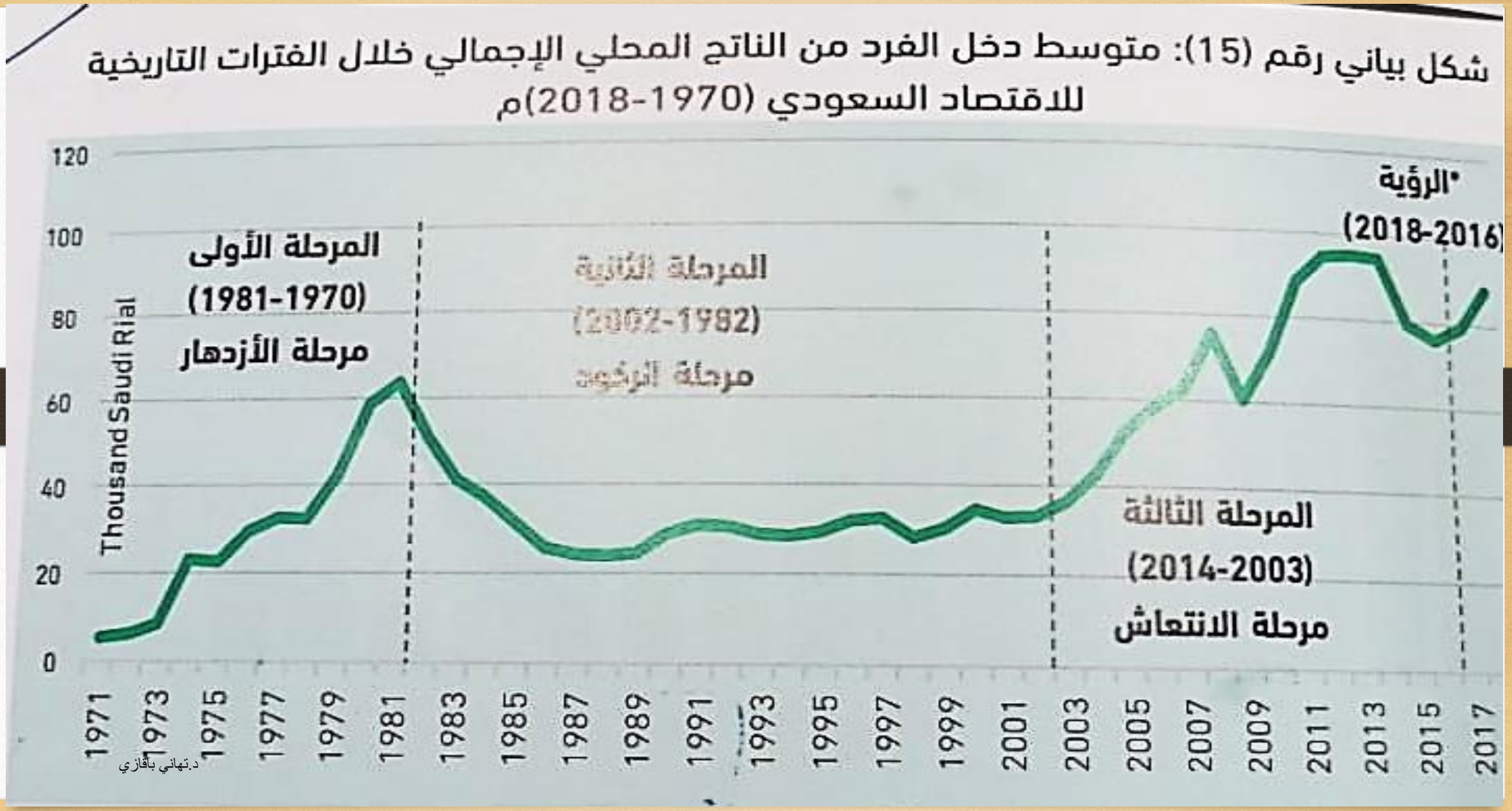

د.تهاني باقازي

- تعد المملكة العربية السعودية دولة من ضمن دول مجموعة العشرين ويعد الاقتصاد السعودي أكبر اقتصاد مقارنة مع اقتصاديات الدول العربية من ناحية مستوى الناتج المحلي الإجمالي .
- إذا ما تم مقارنة الاقتصاد السعودي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي مع الدول الصناعية فإنه يبدو اقتصاداً ذا حجم محدود وتمثل قيمة الناتج للاقتصاد السعودي حوالي 1.26% من الاقتصاد العالمي .
- إن مؤشرات التنويع في الاقتصاد السعودي محدودة .
- الغالب تتجه إلى إنتاج السلع والخدمات لتلبية حاجات الاستهلاك والاستثمار في السوق المحلية ، وليست لدعم أنشطة التصدير .

- **خامساً : الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى**

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق بأنه إجمالي قيمة السلع الموجهة لتلبية الطلب الكلي في المجتمع (أي مجموع الإنفاق النهائي) ، ويشمل الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، والإنفاق الاستثماري (إجمالي تكوين رأس المال الثابت مضافاً إليه التغير في المخزون) والإنفاق الحكومي ، وصافي التعامل الخارجي (الصادرات ناقص الواردات) .

$$Y= C + I +G+(X-M)$$

شهدت بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً مستمراً ما عدا بند الصادرات الذي سجل تذبذباً في الارتفاع بسبب ارتباط الصادرات بالأسعار العالمية المتقلبة للنفط .

هيكل الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى

1 – حدث تغير كبير في هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الثماني عشرة الماضية .

2 – نصيب الإنفاق الاستثماري ارتفع من 13% عام 2000م إلى 32% عام 2015م مما يعكس الإنفاق الرأسمالي الضخم على مشاريع البنية التحتية في تلك الفترة .

بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الثماني والأربعين سنة الماضية نحو 4% بالأسعار الثابتة و 13% بالأسعار الجارية .

شكل بياني رقم (17): هيكل الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2018)م

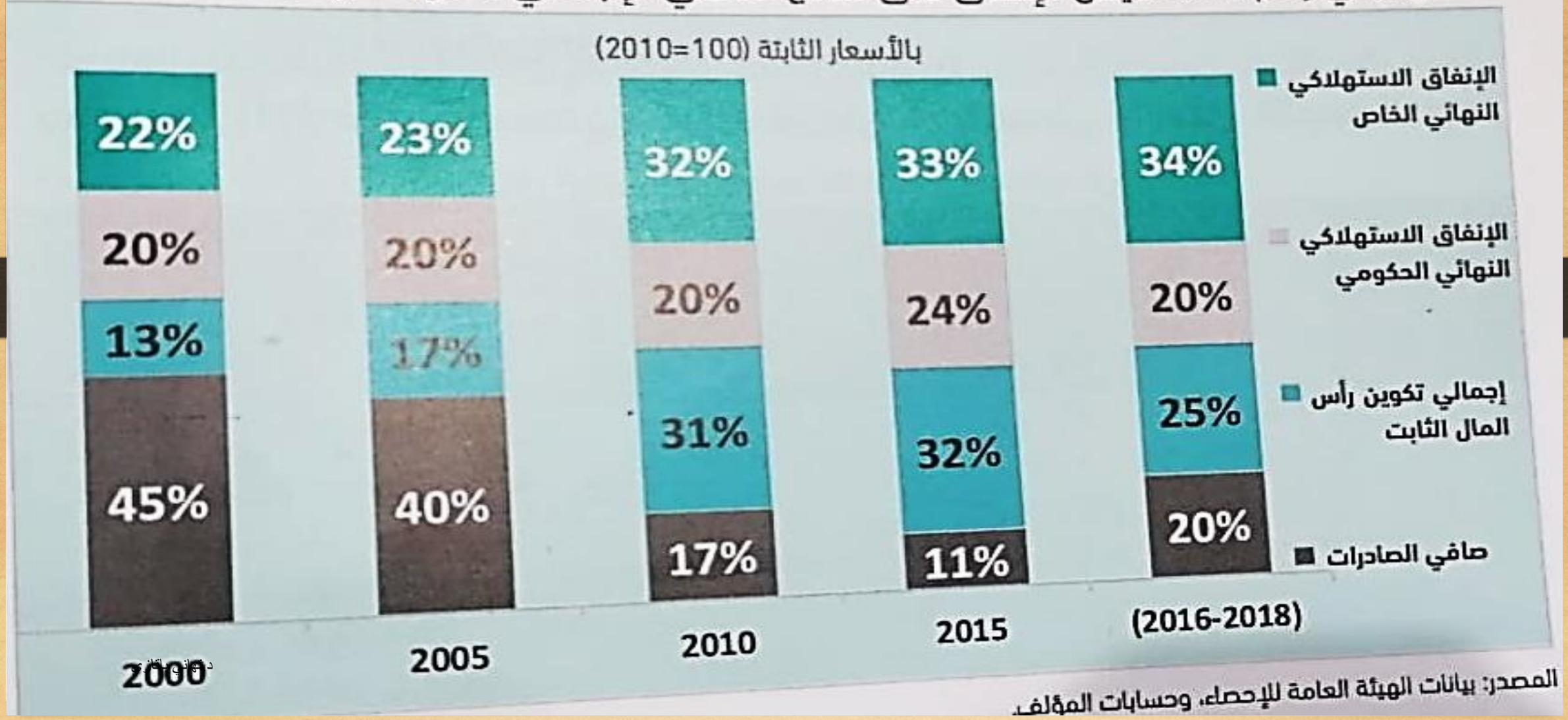

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وحسابات المؤلف

- **سادساً : هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي :**

هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج هو إجمالي دخول عناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال ، الأرض) الموجودة داخل المحيط الجغرافي التي أسهمت في العملية الإنتاجية (أي في الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة .

ويتوفر لدى الهيئة العامة للإحصاء بيانات لسنوات مختارة عن الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل والتي تعرض بطريقتين :

1 – إجمالي الدخل من عوامل الإنتاج حسب النشاط .

2 – هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي ، الذي يمثل تعويض الموظفين وإجمالي فائض التشغيل .

ويشمل تعويض الموظفين جميع المبالغ النقدية الدورية المستحقة للموظفين مقابل أدائهم العمل ، سواء كانت نقدية أو عينية قبل خصم أي استقطاعات منها مثل حصة التأمينات الاجتماعية .

شكل بياني رقم (18): هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2017)م

- ويعبر إجمالي فائض التشغيل عن القيمة المضافة مطروحاً منها قيمة تعويضات الموظفين ، ومضافاً لها صافي الضرائب غير المباشرة وإهلاك رأس المال الثابت .
- يفرق المحاسبون بين الناتج المحلي والناتج القومي في الاقتصاد وتكون العلاقة بين الدخل القومي والناتج المحلي كما يلي :

الدخل القومي = الناتج المحلي + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج – مستحقات عوامل الإنتاج الخارجية في الداخل

- ويعد الدخل القومي الإجمالي المقياس الأساسي لمجموع الإنتاج للتعبير عن الإنتاجية الحقيقية للأفراد البلد .
- الدخل القومي الصافي هو الدخل القومي الإجمالي بعد استبعاد استهلاك رأس المال .

شكل بياني رقم (19): هيكل تكلفة الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط 2016م

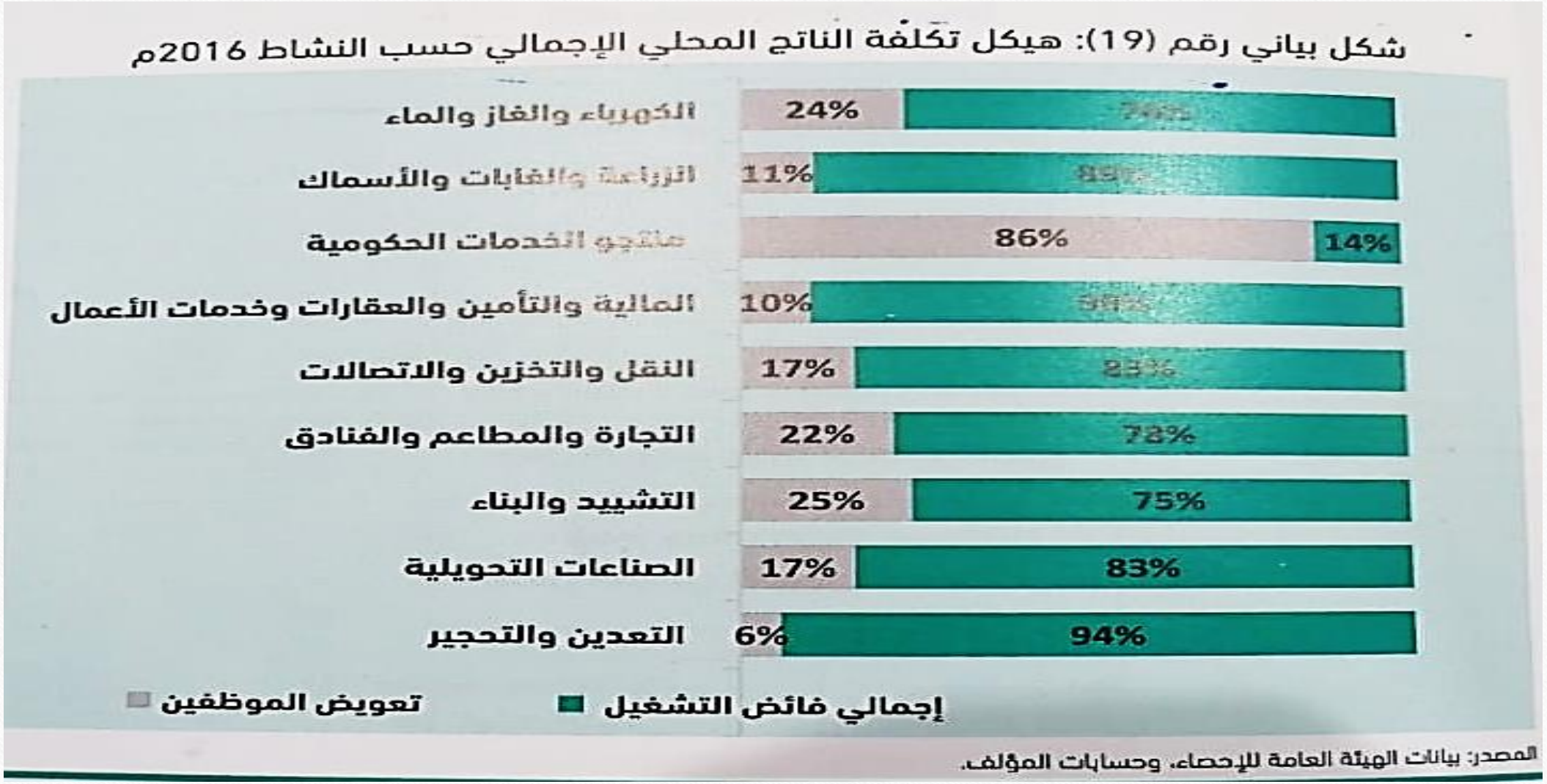

المصدر: بيانات الهيئة العامة للإحصاء، وحسابات المؤلف.

- ومن المفاهيم الشائعة والمستخدمة في حسابات الناتج المحلي هو مفهوم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إذ يشير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى مجموع حاصل ضرب الكميات المنتجة من السلع والخدمات في عام معين بأسعارها في نفس العام .
- يعبر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن إجمالي القيم النقدية بأسعار سنة الأساس للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة .
- أدت التغييرات في سنة الأساس إلى زيادة حصة القطاع النفطي في حين تراجعت حصة القطاع غير النفطي .

ثامناً : تأثير تغيير سنة الأساس التى تستخدم فى تقدير الناتج المحلى الإجمالى :

سنة الأساس هي : السنة أو الفترة التي تنسب أسعار سنة المقارنة بأسعارها ، ويراعى عادة عند اختيار سنة الأساس أن تكون فترة عادية تتميز بالاستقرار وتكون بعيدة عن الظروف الطارئة مثل الأزمات الاقتصادية والحروب ، وأن تكون قريبة نسبياً من فترة المقارنة .

وقد تم تغيير سنة الأساس التي تستخدم في تقدير الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية من قبل الهيئة العامة للإحصاء من سنة الأساس 1999م إلى سنة الأساس 2010م وتم ذلك في عام 2015م .

وقد شهدت سنة 1999م أدنى مستويات أسعار النفط خلال هذا العقد ولذلك فإن سنة الأساس الجديدة 2010م تعد مناسبة لإجراء عملية المقارنة للبيانات .

- أسفر تغيير سنة الأساس عن زيادة كبيرة في حصة نشاط التعدين والتحجير .
- يقدر متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2012)م بنحو 6.2% لسنة الأساس 1999م في حين لم يتجاوز 4.1% لسنة الأساس 2010 م .
- تغيير سنة الأساس نتج عنه تأثير سلبي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

- من العوامل المشتركة في تحقيق هدف تنويع الصادرات في البلدان المصدرة للسلع الأولية مثل ماليزيا واندونيسيا والمكسيك :

- تقديم حوافز كبيرة لممارسة الأعمال .
- استكشاف قطاعات غير تقليدية ودعمها .
- جذب الاستثمارات الأجنبية .
- التعليم والتدريب وتنمية رأس المال .
- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .